

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي أيلول 2019

تراجعت نتائج غالبية مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة للأشهر التسعة الأولى من العام 2019 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ومنها حركة القطاع العقاري ومقاصة الشيكات، في حين تحسّن القليل منها ولو بشكل متواضع كحركة المسافرين عبر المطار. على صعيد النشاط المصرفي، ازداد إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية بنسبة 5,1% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019 غير أن ودائع القطاع الخاص تراجعت بنسبة 2,3% والتسليفات للقطاع الخاص تراجعت بنسبة 8,2%. من جهة أخرى، سجّل ميزان المدفوعات عجزاً كبيراً بقيمة 4,5 مليارات دولار لغاية أيلول 2019، وبلغت موجودات مصرف لبنان الخارجية (باستثناء الذهب) 38,5 مليار دولار في نهاية أيلول 2019. وعرفت معدلات الفائدة المصرفية ارتفاعاً ملحوظاً، علماً أن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة بقيت مستقرّة. أمّا معدل زيادة الدين العام الإجمالي فتباطأ ليبلغ 1,9% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019 مقابل 5,4% في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في أيلول 2019، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصة ما يعادل 5001 مليون دولار مقابل 4839 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5540 مليون دولار في أيلول 2018. وانخفضت قيمة الشيكات المتقاصة بنسبة 14,6% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018. من جهة أخرى، تراجع معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصة إلى 62,0% في فترة كانون الثاني-أيلول 2019 مقابل 67,4% في الفترة ذاتها من العام 2018، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصة في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2016-2019

نسبة التغير، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	
					الشيكات بالليرة
					- العدد (آلاف)
1,6+	3510	3456	3367	3167	
					- القيمة (مليار ليرة)
0,2-	24320	24378	23626	21931	
					- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
1,8-	6929	7054	7017	6925	
					الشيكات بالعملة الأجنبية
					- العدد (آلاف)
20,8-	4284	5408	5690	6030	
					- القيمة (مليون دولار)
21,5-	26275	33483	34617	36096	
					- متوسط قيمة الشيك (دولار)
0,9-	6133	6191	6084	5986	
					مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
14,6-	63930	74854	75811	76346	
					متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
2,9-	8202	8445	8370	8301	
					دولة الشيكات، %
					- العدد
	55,0	61,0	62,8	65,6	
					- القيمة
	62,0	67,4	68,8	71,3	

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في آب 2019، تراجعت قيمة الواردات السلعية إلى 1504 ملايين دولار مقابل 2196 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1820 مليون دولار في آب 2018. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ارتفعت بنسبة 0,9% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، في حين ازدادت الكميات المستوردة بنسبة 28,9%.

وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2019 بحسب نوعها كالتالي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت حصتها 34,2% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (10,1%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (8,8%)، ثم معدات النقل (6,4%) فمنتجات صناعة الأغذية (6,2%)، وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2019، حلت الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 9,0% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها الصين (8,5%)، ثم الإتحاد الروسي (7,9%)، فايطاليا (6,7%)، فالليونان (6,5%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2016-2019

نسبة التغير، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	
0,9+	13839	13718	13095	13029	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في آب 2019، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية إلى 375 مليون دولار، مقابل 365 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و229 مليون دولار في آب 2018. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 24,1% في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- آب 2019 بحسب نوعها كالتالي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 37,4% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (10,4%)، ثم منتجات صناعة الأغذية (10,1%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (10,0%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,6%)، ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2019، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 25,5% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (12,0%)، ثم المملكة العربية السعودية (6,5%)، فسورية (5,8%)، فالعراق (4,2%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2016-2019

نسبة التغير، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	
24,1+	2464	1986	1903	1974	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في آب 2019، تراجع عجز الميزان التجاري إلى 1129 مليون دولار مقابل عجز قدره 1831 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1591 مليون دولار في آب 2018، كما تراجع عجز الميزان التجاري قليلاً إلى 11375 مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2019 مقابل عجز بقيمة 11732 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

- في أيلول 2019، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 59 مليون دولار، مقابل ارتفاعها بقيمة 922 مليون دولار في الشهر الذي سبق وتراجعها بقيمة 146 مليون دولار في أيلول 2018. وتراجعت هذه الموجودات بقيمة 4455 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، مقابل تراجعها بقيمة 1311 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2018.

قطاع البناء

- في أيلول 2019، تراجعت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال إلى 477 ألف متر مربع (2م) مقابل 484 ألف م² في الشهر الذي سبق و622 ألف م² في أيلول 2018. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد انخفضت بنسبة 27,4% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخص بها في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2016-2019

نسبة التغير، %	2019	2018	2017	2016	
2018/2019					
-27,4	5072	6988	9092	9076	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في أيلول 2019، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري 55,2 مليار ليرة مقابل 45,7 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و60,3 ملياراً في أيلول 2018. وانخفضت هذه الرسوم بنسبة 25,4% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 343 ألف طن في أيلول 2019 مقابل 315 ألف طن في الشهر الذي سبقه و434 ألف طن في أيلول 2018. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد تراجعت بنسبة 28,8% في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

قطاع النقل الجوي

في أيلول 2019، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 6498 رحلة، وعدد الركاب القادمين 362074 أشخاص والمغادرين 454325 شخصاً والعابرين 1940 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 4281 طناً مقابل 3279 طناً للبضائع المشحونة.

وفي الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، ارتفع كلٌّ من عدد الرحلات بنسبة 0,5% وحركة المغادرين بنسبة 3,4% وحركة القادمين بنسبة 1,2%، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 6,1%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها
في الأشهر التسعة الأولى من العامين 2018 و2019

التغير، %	2019	2018	
0,5+	56785	56527	حركة الطائرات (عدد)
	36,9	34,6	منها: حصة الميديل ايست، %
1,2+	3476176	3435366	حركة القادمين (عدد)
	37,4	34,8	منها: حصة الميديل ايست، %
3,4+	3527406	3412900	حركة المغادرين (عدد)
	37,2	35,0	منها: حصة الميديل ايست، %
-	36759	3509	حركة العابرين (عدد)
6,1-	67820	72255	حركة شحن البضائع (طن)
	27,2	27,6	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في أيلول 2019، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 165 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 414212 طناً والمشحونة 74503 أطنان، وعدد المستوعبات المفرغة 17156 مستوعباً. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام 2019 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، تراجع كلٌّ من عدد البواخر بنسبة 5,3%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 12,9%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 12,3%، وعدد المستوعبات المفرغة أيضاً بنسبة 12,3%.

بورصة بيروت

في أيلول 2019، بقيت الحركة في بورصة بيروت ضعيفة بحيث بلغ عدد الأسهم المتداولة 1989279 سهماً بقيمة 20,5 مليون دولار مقابل حركة تمثلت بتداول 1085556 سهماً قيمتها 6,5 ملايين دولار في الشهر الذي سبق (3153549 سهماً بقيمة 25,1 مليون دولار في أيلول 2018)، وبقيت قيمة الرسطة السوقية شبه مستقرة إذ بلغت 7858 مليون دولار مقابل 7869 مليون دولار (9685 مليون دولار) في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي أيلول 2019، استحوذ القطاع المصرفي على ما نسبته 91,3% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلتها شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" بنسبة 8,7%.

على صعيد آخر، وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر التسعة الأولى من العامين 2018 و2019، يتبين الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 65,4 مليون سهم إلى 192,5 مليوناً.
- ارتفاع القيمة المتداولة من 486,3 مليون دولار إلى 838,4 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في آب 2019، سُجِّل عجز بقيمة 817 مليار ليرة في أرقام المالية العامة مقابل فائض بقيمة 15 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 459 مليار ليرة في آب 2018). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2018 و2019 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 12158 مليار ليرة إلى 11613 ملياراً، أي بمقدار 545 مليار ليرة وبنسبة 4,5%. فقد انخفضت مقبوضات الخزينة بقيمة 418 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 213 مليار ليرة (علماً أن الإيرادات من وفر الاتصالات انخفضت بقيمة 291 مليار ليرة) مقابل ارتفاع الإيرادات الضريبية بقيمة 86 مليار ليرة (علماً أن إيرادات الضريبة على القيمة المضافة انخفضت بقيمة 245 مليار ليرة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 17257 مليار ليرة إلى 16062 ملياراً، أي بقيمة 1195 مليار ليرة وبنسبة 6,9%. ونتج ذلك من انخفاض كلّ من خدمة الدين العام بقيمة 206 مليارات ليرة (من 5211 مليار ليرة إلى 5005 مليارات) عند مقارنتها في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2018 و2019 والنفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين العام، بقيمة 989 مليار ليرة (من 12046 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-آب 2018 إلى 11057 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-آب 2019). وقد نتج انخفاض النفقات الأولية جزئياً، وبحسب المعطيات المتوافرة من تراجع كلّ من التحويلات إلى البلديات بقيمة 309 مليارات ليرة والتحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 127 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 5099 مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2018 إلى 4449 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2019 وانخفضت نسبته من 29,5% من مجموع المدفوعات إلى 27,7% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي فائضاً بمقدار 556 مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2019 مقابل فائض أدنى قيمته 112 مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2018.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على كلّ من المدفوعات الإجمالية والمقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2018 و2019.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك2-آب 2019	ك2-آب 2018	
31,2	30,2	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
43,1	42,9	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية أيلول 2019، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) 80306 مليارات ليرة مقابل 79675 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق و76575 ملياراً في نهاية كانون الأول 2018. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 3731 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019. وأصدرت وزارة المالية في الشهر المذكور سندات من فئة 7 سنوات (466 مليار ليرة) ومن فئة 10 سنوات (697 مليار ليرة) بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	96 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
ك 2018 1	1,85	4,02	27,60	2,39	14,77	23,22	13,46	9,10	2,87	0,42	0,30	100,00
أب 2019	1,78	3,86	30,75	2,30	16,77	23,46	12,13	6,90	1,94	0,11	0,02	100,00
أيلول 2019	1,76	3,83	31,37	2,28	17,22	23,45	11,70	6,47	1,81	0,11	0,00	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يبين توزع فئات سندات الخزينة بالليرة ارتفاع حصة السندات من فئة 10 سنوات إلى 31,4% من مجموع المحفظة في نهاية أيلول 2019 وكذلك حصة السندات من فئة 84 شهراً إلى 17,2% مقابل انخفاض ولو بسيط لحصص السندات من الفئات الأخرى مع استقرار كل من حصة فئتي السنة أشهر والسنتين شهراً.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة من 80798 مليار ليرة إلى 81521 ملياراً بين نهاية آب ونهاية أيلول 2019 (+723 مليار ليرة). وتوزعت على المكتبتين كالآتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتبتين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

أيلول 2019	أب 2019	ك 2018 1	
25910	26030	27126	المصارف
%31,8	%32,2	%35,0	الحصة من المجموع
44131	43302	39006	مصرف لبنان
%54,1	%53,6	%50,3	الحصة من المجموع
462	464	481	المؤسسات المالية
%0,6	%0,6	%0,6	الحصة من المجموع
10080	10041	9956	المؤسسات العامة
%12,4	%12,4	%12,8	الحصة من المجموع
938	961	1007	الجمهور
%1,2	%1,2	%1,3	الحصة من المجموع
81521	80798	77576	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

يظهر توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة انخفاض حصة المصارف إلى 31,8% في نهاية أيلول 2019 من 32,2% في نهاية الشهر الذي سبق مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى 54,1% من 53,6% في التاريخين المذكورين على التوالي، فيما استقرّت حصة المكتتبين في القطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية أيلول 2019، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) ما يوازي 30420 مليون دولار مقابل ما يوازي 30413 مليوناً في نهاية الشهر الذي سبق (31327 مليون دولار في نهاية العام 2018). وفي نهاية أيلول 2019، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندز 14859 مليون دولار (أي ما نسبته 48,8% من مجموع المحفظة) مقابل 14912 مليون دولار (أي ما نسبته 49,0% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و16039 مليون دولار (أي ما نسبته 51,2% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2018.

الدين العام

في نهاية أيلول 2019، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 130815 مليار ليرة (أي ما يعادل 86,8 مليار دولار) مقابل 130085 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و128347 مليار ليرة في نهاية العام 2018. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 2468 مليار ليرة وبنسبة 1,9% في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي مقابل زيادة بقيمة 6512 مليار ليرة وبنسبة 5,4% في الفترة ذاتها من العام 2018.

وتنجم ارتفاع الدين العام الإجمالي في فترة كانون الثاني - أيلول 2019 من ارتفاع الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 3973 مليار ليرة مقابل تراجع الدين المحرّر بالعملات الأجنبية بما يوازي 1505 مليارات ليرة (998 مليون دولار) نتيجة استحقاق سندات يوروبوندز في نيسان وأيار 2019 بالإضافة إلى قسائم الفوائد.

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 117730 مليار ليرة في نهاية أيلول 2019، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 3,1% قياساً على نهاية العام 2018.

وفي نهاية أيلول 2019، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 81825 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,6% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 48990 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبته 37,4% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخص تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت حصة المصارف إلى 32,0% في نهاية أيلول 2019 مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى 53,9% واستقرار حصة القطاع غير المصرفي على 14,1%.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

أيلول 2019	أب 2019	ك 2018	
32,0	32,5	35,2	المصارف في لبنان
53,9	53,4	50,1	مصرف لبنان
14,1	14,1	14,7	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

أيلول 2019	أب 2019	ك 2018	
2,1	2,1	2,2	الحكومات
4,2	4,2	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
93,6	93,6	93,5	سندات يوروبونذ
0,1	0,1	0,2	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية أيلول 2019، بلغت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان ما يعادل 395260 مليار ليرة (ما يوازي 262,2 مليار دولار)، مقابل 394807 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و376097 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (363483 مليار ليرة في نهاية أيلول 2018). وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 5,1% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعه بنسبة أعلى بلغت 9,7% في الفترة ذاتها من العام 2018.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية أيلول 2019، تراجعت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 263848 مليار ليرة (ما يوازي 175,0 مليار دولار)، وشكّلت 66,8% من إجمالي المطلوبات مقابل 267239 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و269173 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (268637 مليار ليرة في نهاية أيلول 2018). وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 2,0% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 3,0% في الفترة ذاتها من العام 2018. وارتفع معدّل دورة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى 72,89% في نهاية أيلول 2019 مقابل 72,01% في نهاية آب 2019 و70,62% في نهاية العام 2018 (69,14% في نهاية أيلول 2018).

- في نهاية أيلول 2019، تراجعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 201518 مليار ليرة وشكّلت 51,0% من إجمالي المطلوبات، مقابل 204293 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه

و205859 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (206388 مليار ليرة في نهاية أيلول 2018). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 2,1% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 2,5% في الفترة ذاتها من العام 2018.

وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 9,6% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، في حين ازدادت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 1,8%، وارتفع معدل دولة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 68,27% في نهاية أيلول 2019 مقابل 67,24% في نهاية الشهر الذي سبق و65,66% في نهاية العام 2018 (64,26% في نهاية أيلول 2018).

وفي نهاية أيلول 2019، بلغت **ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية** ما يوازي 36625 مليون دولار مقابل 37022 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و37725 مليون دولار في نهاية العام 2018 (37028 مليون دولار في نهاية أيلول 2018). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 2,9% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 5,3% في الفترة ذاتها من العام 2018.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية أيلول 2019، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 9661 مليون دولار مقابل 9647 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و9261 مليون دولار في نهاية العام 2018 (8460 مليون دولار في نهاية أيلول 2018).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية أيلول 2019، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 31100 مليار ليرة (20,6 مليار دولار) مقابل 31234 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و30383 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (30281 مليار ليرة في نهاية أيلول 2018)، وشكلت 7,9% من إجمالي الميزانية المجمعة و37,9% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصة بنسبة 2,4% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 5,0% في الفترة ذاتها من العام 2018.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية أيلول 2019، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 230202 مليار ليرة مقابل 227930 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و196288 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (186834 مليار ليرة في نهاية أيلول 2018). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 17,3% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 19,8% في الفترة ذاتها من العام 2018.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية أيلول 2019، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 72112 مليار ليرة أو ما يعادل 47836 مليون دولار، مقابل 48564 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و52269 مليون دولار في نهاية العام 2018 (52662 مليون دولار في نهاية أيلول 2018). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 8,5% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، مقابل تراجعها بنسبة 1,8% في الفترة ذاتها من العام 2018. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية أيلول 2019، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 47715 مليار ليرة، مقابل 47951 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و50651 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (50068 مليار ليرة في نهاية أيلول 2018). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 5,8% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 4,0% في الفترة ذاتها من العام 2018.

وفي التفصيل، تراجعت كلّ من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 1158 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019 لتبلغ 25315 مليار ليرة في نهاية أيلول 2019، والتسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 1778 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 22400 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية أيلول 2019، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية 21326 مليون دولار مقابل 21623 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و25202 مليون دولار في نهاية العام 2018 (23337 مليون دولار في نهاية أيلول 2018). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 15,4% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، مقابل تراجعها بنسبة 1,1% في الفترة ذاتها من العام 2018.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية أيلول 2019، تراجعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملة الأجنبية، إلى ما يوازي 209290 مليار ليرة، مقابل 211648 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و212993 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (213088 مليار ليرة في نهاية أيلول 2018). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجعت بنسبة 1,7% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 2,0% في الفترة ذاتها من العام 2018. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دولرة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) إلى 66,34% في نهاية أيلول 2019 مقابل 65,44% في نهاية الشهر الذي سبقه و63,93% في نهاية العام 2018 (62,71% في نهاية أيلول 2018). وتأتى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 3703 مليارات ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 3716 مليار ليرة (ما يعادل 2465 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير

الذهب) بما يوازي 6655 مليار ليرة (ما يعادل 4414 مليون دولار)، مقابل ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 2938 مليار ليرة (1949 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.

- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 2535 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 2994 مليار ليرة.

- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 6792 مليار ليرة، نتيجة تراجع كل من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 3620 مليار ليرة (حوالي 2402 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 3172 مليار ليرة.

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 7265 مليار ليرة.

وفي الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 0,3%، في حين تراجعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 8,3%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية

في نهاية أيلول 2019، ارتفعت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 6,50% مقابل 6,44% في نهاية الشهر الذي سبق (6,11% في كانون الأول 2018)، وارتفع قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 1630 يوماً (4,48 سنوات) مقابل 1619 يوماً (4,45 سنوات) و1628 يوماً (4,47 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية على جميع فئات السندات بالليرة المُصدرة في الشهر التاسع من العام 2019 على النحو التالي: 5,85% لفئة السنة أشهر، 6,50% لفئة السنة، 7,00% لفئة السنين، 7,50% لفئة الثلاث سنوات، 8,00% لفئة الخمس سنوات، 9,00% لفئة السبع سنوات، و10% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية أيلول 2019، استقر معدل الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) على 6,84% شأنه في نهاية الشهر الذي سبق (6,81% في نهاية العام 2018)، فيما انخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 7,37 سنوات مقابل 7,45 سنوات (7,83 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

الفوائد المصرفية على الليرة

في أيلول 2019، ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية بواقع 18 نقطة أساس إلى 9,13% مقابل 8,95% في الشهر الذي سبق (7,39% في أيلول 2018)، في حين انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة بواقع 32 نقطة أساس إلى 10,92% مقابل 11,24% (9,31%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي أيلول 2019، ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 19,59% مقابل 17,70% في الشهر الذي سبق (5,04% في أيلول 2018). وقد ارتفع حجم العمليات بين المصارف، وراوح معدل الفائدة بين 5% كحدّ أدنى و61% كحدّ أقصى.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

أيلول 2019	أب 2019	أيلول 2018	
9,13	8,95	7,39	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
10,92	11,24	9,31	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
19,59	17,70	5,04	المتوسط المثقّل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في أيلول 2019، ارتفع المتوسط المثقّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان بواقع 37 نقطة أساس إلى 6,57% مقابل 6,20% في الشهر الذي سبق (4,36% في أيلول 2018)، كما ارتفع المتوسط المثقّل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار بواقع 23 نقطة أساس إلى 10,26% مقابل 10,03% (8,11%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي أيلول 2019، تابع متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لتلاثة أشهر انخفاضه إلى 2,13% مقابل 2,17% في الشهر الذي سبق (2,35% في أيلول 2018).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

أيلول 2019	أب 2019	أيلول 2018	
6,57	6,20	4,36	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
10,26	10,03	8,11	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
2,13	2,17	2,35	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في أيلول 2019، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 19 يوماً في الشهر التاسع من العام 2019. على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية 38525 مليون دولار في نهاية أيلول 2019 مقابل 38686 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (43531 مليون دولار في نهاية أيلول 2018). وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 1149 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019 مقابل ارتفاعها بقيمة 1539 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2018.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في أيلول 2019، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 0,51% قياساً على الشهر الذي سبق ليكون بذلك قد سجّل ارتفاعاً بنسبة 0,85% قياساً على كانون الأول 2018. أما عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيلول 2019 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيلول 2018، فيكون قد سجّل ارتفاعاً بنسبة 0,29%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 0,31% في شهر أيلول 2019 قياساً على الشهر الذي سبق، ليكون بذلك قد ارتفع بنسبة 0,77% قياساً على كانون الأول 2018. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيلول 2019 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في أيلول 2018، ارتفاعاً بنسبة 3,26%.

